

موقعا لان ولان اصل اذا الجرم بالوقوع غلب لفظ الماضي كدلالة  
على الوقوع قطعاً نظراً الى المعنى الذي هو ان نقل لفظ الماضي الى المعنى  
المتقبل مع اذا نحو اذا اجابتم اي قوم من الحسنة كالخسنة والارضا  
قالوا لانه اي هذه هي مختصة بنا ونحن مستحقون لها وان يصح  
سببية اي جدي وبلا بطور اي تقيتوا ما يوجب من نعم  
من الميئين جي في جانب الحسنة بل لفظ الماضي مع اذا لان الماخ  
الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت ان الحسنة تروفي  
الجنس اي كسبية لان وقوع الحسن كالواجب ككثرته واتساعه  
لتحققه في كل نوع بخلاف النوع ووجه في جانب سببية بل لفظ المضارع  
مع ان لما ذكر بقوله والميئية تادوم بالمسبة اليها اي بالحسنة  
المطلقة ولهذا نكرت السببية لتدل على التقليل وقد يستعملان  
في مقام الجرم بوقوع الشرط كما اذا قيل المصنف من سبب  
هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان في الخبر كذا او  
لعدم ورم الخطاب بوقوع الشرط فيجوز كلام سبب اعتقاده  
كقولك لم يكن يذبحها صدقت فاذا انقل مع علمك بانك صادق  
او انه يذبحه اي لتدبر الخطاب العالم بوقوع الشرط فتر له اجاهل  
لخالقه مقتضى العلم كقولك لم يذبحها اباه ان كان بالانذار  
او التوبيخ اي لتعدير الخطاب على الشرط وتصوير ان المقام التمام  
عامة يطلع الشرط من اصله ليصل الى الغرض اي من الشرط كما في المثال

لوقوع

لغرض من الاعراض نحو اقتضاب علم الذكر اي انتم لم تقتضوا علمكم  
التران وما فيه من الامر والهي والوجود والوجود من اي امر اصلا  
او للاعراض او مقصدين ان كنتم قوماً صنفين فمن قران بالامر  
فكنتم مسرفين امر مقطوع به لكن جي لفظ ان لغرض ان يبيح  
وتصوير ان الامراض من العاقل في هذا المقام يجب ان يكون الا  
على سبيل الغرض والتقدير كالحالات لا كالحال المقام على الايات  
الدالة على ان الامراض مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلاً فهو  
متركة الحال والحال وان كان مقطوعاً بعدم وقوعه كنتم يستعملون  
فيه ان لتدبره متركة ما لا قطع بعده على سبيل المساهلة  
وارجاء العناء لغرض التنكية كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن  
ولرنا او العبادين او تقلب غير المصنف به اي بالشرط على  
المصنف كما اذا كان القيام قطعاً لوصول زيد عن قطبي لعمرو  
فمنقول ان تمامه فاكر او قوله تعالى الخطابين المهابين وان  
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها اي يحتمل ان يكون الذي يبيح  
والتصوير المذكور وان يكون لتقلب غير المهابين على المهابين  
لانه كان في الخطابين من يعرف الحق وانما ينكر عناداً فيحصل  
اجمع كانه لا ارتياب لهم وهما اسكال وهو انه اذا جعل اجمع غير متركة  
غير المهابين كان الشرط قطعياً ولا يصح احتمال ان فيه كما اذا كان  
قطعياً الوقوع لانها انما تستعمل في العاقل المحتملة المشكوكه وليس المعنى

عسر بين هذين كذا  
صحة في الجملتين

التنكية التمام في العاقل  
فصل في

بالحسنة  
تارة في كذا  
بمعنى هل هو في الدار